الجامعة تطلق مختبرا للذكاء الاصطناعي في كلية الحاسوب وتخصص منحتين لكل قسم

مختبر يحلل بيانات الطلبة ويقترح خطط دعم فردية للمتعثرين

إعداد: سلمى الورداني

أعلنت الجامعة الشمالية الأهلية عن تأسيس مختبر للذكاء الاصطناعي في كلية الحاسوب وتقنية المعلومات، وعن تخصيص منحتين دراسيتين لكل قسم أكاديمي في الجامعة، ابتداء من العام الدراسي المقبل. وقال رئيس الجامعة البروفيسور منذر القاسمي إن المختبر «لن يكون مكانا للأجهزة فقط، بل مكانا للأسئلة التي تريد الجامعة أن تجيب عنها عن طلبتها قبل أن تفوتهم».

وأوضح القاسمي أن المختبر سيعمل على تحليل بيانات الطلبة، مثل نتائج الامتحانات وسجلات الحضور ومعدلات التسجيل، بهدف اكتشاف الطلبة المعرضين للرسوب أو التسرب في وقت مبكر. وأضاف أن الفكرة ليست مراقبة الطلبة، بل تزويد المرشدين الأكاديميين بمعلومات تساعدهم على التدخل قبل فوات الأوان. وقال: «نريد أن ننتقل من الطريقة التي نكتشف فيها المشكلة بعد أن يخسر الطالب فصلا كاملا، إلى طريقة تمنعه من الوصول إلى هذه النقطة أصلا».

وبحسب الخطة المعلنة، سيبدأ المختبر عمله في تشرين الأول المقبل بفريق من ثلاثة أعضاء هيئة تدريس وستة طلبة دراسات عليا، وسيعمل في مرحلته الأولى على بيانات طلبة السنتين الأولى والثانية فقط. وأكد القاسمي أن الجامعة وقعت اتفاقية مع شركة محلية لتوفير البنية التحتية السحابية للمختبر، وأن العقد يتضمن تدريب الفريق على استخدام الأدوات التي سيبنيها.

أما المنحتان الدراسيتان، فستمنحان لطالبين متفوقين من كل قسم، وتغطيان الرسوم الدراسية كاملة إضافة إلى مكافأة شهرية قدرها 350 دينارا. وقالت عميدة كلية الحاسوب الدكتورة هالة الزعبي إن المعايير لن تقتصر على المعدل التراكمي، بل ستشمل المشاركة في الأنشطة الطلابية والتطوع. وأضافت: «نريد خريجا يفكر في مجتمعه، لا مجرد شهادة معلقة على الحائط».

وأثار الإعلان أسئلة لدى بعض الطلبة حول الخصوصية وحدود استخدام البيانات. وقال الطالب يوسف العبادي، وهو في السنة الثالثة، إنه يؤيد الفكرة شرط أن تكون واضحة للطلبة منذ البداية. وأجاب القاسمي بأن الجامعة ستنشر سياسة مكتوبة للمختبر قبل بدء العمل، وأن الطلبة سيوافقون على مشاركة بياناتهم بشكل اختياري.

وتأتي الخطوة بعد دراسة داخلية أعدتها لجنة الجودة في الجامعة خلال العام الماضي، أظهرت أن نسبة الرسوب في مقررات البرمجة الأساسية ارتفعت بنحو 4 نقاط مئوية خلال ثلاث سنوات. وأشارت الدراسة إلى أن أكثر من نصف الراسبين لم يحضروا أكثر من ثلث المحاضرات، وهو ما دفع الإدارة إلى البحث عن حلول أسرع من الإجراءات التقليدية.

وقال القاسمي إن الجامعة تخطط لتوسيع المختبر ليشمل أقسام الهندسة والعلوم بحلول عام 2028، مشيرا إلى أن النتائج الأولى ستعرض في مؤتمر سنوي للتعليم العالي في آذار من العام المقبل. وختم بالقول: «إذا نجحنا، فلن نكون الوحيدين الذين يفعلون ذلك، وهذا هو الهدف».

مجلس بلدية الزيتونة يقر موازنة 2026 بعجز 4 ملايين دينار

زيادة رسوم النفايات وتجميد التعيينات لتغطية العجز

إعداد: سلمى الورداني

صادق مجلس بلدية الزيتونة في جلسة استثنائية عقدها مساء الثلاثاء على موازنة العام 2026 بعجز مقدر بـ 4 ملايين دينار، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات وشهد انسحاب عضوين من الجلسة احتجاجا على رفع رسوم النفايات. وصوت لصالح الموازنة 11 عضوا من أصل 15، بينما امتنع ثلاثة وصوت اثنان ضدها. وتأتي الموازنة في ظل أزمة مالية تعاني منها البلدية منذ عامين، وتراكم متأخرات على المواطنين تجاوزت 9 ملايين دينار.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الدباغ في كلمة أمام المجلس إن الخيارات المتاحة كانت محدودة، وإن البلدية لم تعد قادرة على تأجيل القرارات الصعبة. وأضاف: «لا نريد أن نترك لمن بعدنا شوارع مظلمة وحاويات ممتلئة، لكننا نريد أيضا أن نطلب من الناس ما نستطيع تبريره». وأكد أن الزيادة في رسوم النفايات لن تطبق على الأسر التي يقل دخلها الشهري عن 600 دينار، وأن البلدية ستعفي المنشآت الصغيرة التي توظف أقل من خمسة عمال.

وتتضمن الموازنة رفع رسوم النفايات بنسبة 35 في المئة للمنازل و60 في المئة للمحال التجارية والمطاعم، إضافة إلى زيادة رسوم رخص البناء وتجديد رخص المحال بنسبة 20 في المئة. كما تنص على تجميد التعيينات الجديدة وإلغاء 42 وظيفة شاغرة، وتأجيل مشروع توسعة شارع المرجان الذي كان مقررا أن يبدأ في حزيران. وقدرت البلدية حجم النفقات بـ 38 مليونا و500 ألف دينار، مقابل إيرادات متوقعة بـ 34 مليونا و500 ألف دينار.

وانسحب العضوان سلمى الطحان وفراس العبيدي من الجلسة بعد رفض المجلس تعديلا اقترحاه يقضي بإعفاء الأسر التي يعيل أفرادها أكثر من ثلاثة أطفال من رسوم النفايات. وقالت الطحان في بيان مكتوب وزعته على الصحفيين: «لا يمكن أن نطلب من أم تعيل أربعة أطفال أن تدفع كما يدفع مطعم يبيع مئات الوجبات يوميا، هذا ليس عدلا». وأكد العبيدي أنهما سيطعنان في القرار أمام المحكمة الإدارية.

في المقابل، قال عضو المجلس عادل منصور الشريف إن الموازنة «ليست مثالية، لكنها صادقة»، مشيرا إلى أن البلدية خفضت بند المحروقات بنحو 12 في المئة وألغت عقودا وهمية مع مقاولين. وأضاف أن المجلس طلب من الإدارة المالية إعداد تقرير ربع سنوي عن تحصيل الرسوم الجديدة، وأن أي انحراف يتجاوز 10 في المئة سيعرض على المجلس للمساءلة.

وتوقع مراقبون محليون أن تواجه الزيادة مقاومة شعبية، خصوصا في ظل ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الغذائية. وقال الناشط في حماية المستهلك نادر الحلبي إن الجمعية ستراقب تطبيق القرار، وإنها ستطلب من البلدية نشر قائمة بالمستفيدين من الإعفاءات. وأكد الدباغ أن القائمة ستنشر على الموقع الإلكتروني للبلدية خلال أسبوعين من بدء التطبيق.

مجلس بلدية الزيتونة يقر موازنة 2026 بعجز 4 ملايين دينار

زيادة رسوم النفايات وتجميد التعيينات لتغطية العجز

إعداد: سلمى الورداني

صادق مجلس بلدية الزيتونة في جلسة استثنائية عقدها مساء الثلاثاء على موازنة العام 2026 بعجز مقدر بـ 4 ملايين دينار، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات وشهد انسحاب عضوين من الجلسة احتجاجا على رفع رسوم النفايات. وصوت لصالح الموازنة 11 عضوا من أصل 15، بينما امتنع ثلاثة وصوت اثنان ضدها. وتأتي الموازنة في ظل أزمة مالية تعاني منها البلدية منذ عامين، وتراكم متأخرات على المواطنين تجاوزت 9 ملايين دينار.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الدباغ في كلمة أمام المجلس إن الخيارات المتاحة كانت محدودة، وإن البلدية لم تعد قادرة على تأجيل القرارات الصعبة. وأضاف: «لا نريد أن نترك لمن بعدنا شوارع مظلمة وحاويات ممتلئة، لكننا نريد أيضا أن نطلب من الناس ما نستطيع تبريره». وأكد أن الزيادة في رسوم النفايات لن تطبق على الأسر التي يقل دخلها الشهري عن 600 دينار، وأن البلدية ستعفي المنشآت الصغيرة التي توظف أقل من خمسة عمال.

وتتضمن الموازنة رفع رسوم النفايات بنسبة 35 في المئة للمنازل و60 في المئة للمحال التجارية والمطاعم، إضافة إلى زيادة رسوم رخص البناء وتجديد رخص المحال بنسبة 20 في المئة. كما تنص على تجميد التعيينات الجديدة وإلغاء 42 وظيفة شاغرة، وتأجيل مشروع توسعة شارع المرجان الذي كان مقررا أن يبدأ في حزيران. وقدرت البلدية حجم النفقات بـ 38 مليونا و500 ألف دينار، مقابل إيرادات متوقعة بـ 34 مليونا و500 ألف دينار.

وانسحب العضوان سلمى الطحان وفراس العبيدي من الجلسة بعد رفض المجلس تعديلا اقترحاه يقضي بإعفاء الأسر التي يعيل أفرادها أكثر من ثلاثة أطفال من رسوم النفايات. وقالت الطحان في بيان مكتوب وزعته على الصحفيين: «لا يمكن أن نطلب من أم تعيل أربعة أطفال أن تدفع كما يدفع مطعم يبيع مئات الوجبات يوميا، هذا ليس عدلا». وأكد العبيدي أنهما سيطعنان في القرار أمام المحكمة الإدارية.

في المقابل، قال عضو المجلس عادل منصور الشريف إن الموازنة «ليست مثالية، لكنها صادقة»، مشيرا إلى أن البلدية خفضت بند المحروقات بنحو 12 في المئة وألغت عقودا وهمية مع مقاولين. وأضاف أن المجلس طلب من الإدارة المالية إعداد تقرير ربع سنوي عن تحصيل الرسوم الجديدة، وأن أي انحراف يتجاوز 10 في المئة سيعرض على المجلس للمساءلة.

وتوقع مراقبون محليون أن تواجه الزيادة مقاومة شعبية، خصوصا في ظل ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الغذائية. وقال الناشط في حماية المستهلك نادر الحلبي إن الجمعية ستراقب تطبيق القرار، وإنها ستطلب من البلدية نشر قائمة بالمستفيدين من الإعفاءات. وأكد الدباغ أن القائمة ستنشر على الموقع الإلكتروني للبلدية خلال أسبوعين من بدء التطبيق.

الجامعة الشمالية الأهلية تطلق مختبرا للذكاء الاصطناعي في كلية الحاسوب وتخصص منحتين لكل قسم

مختبر يحلل بيانات الطلبة ويقترح خطط دعم فردية للمتعثرين

إعداد: سلمى الورداني

أعلنت الجامعة الشمالية الأهلية عن تأسيس مختبر للذكاء الاصطناعي في كلية الحاسوب وتقنية المعلومات، وعن تخصيص منحتين دراسيتين لكل قسم أكاديمي في الجامعة، ابتداء من العام الدراسي المقبل. وقال رئيس الجامعة البروفيسور منذر القاسمي إن المختبر «لن يكون مكانا للأجهزة فقط، بل مكانا للأسئلة التي تريد الجامعة أن تجيب عنها عن طلبتها قبل أن تفوتهم».

وأوضح القاسمي أن المختبر سيعمل على تحليل بيانات الطلبة، مثل نتائج الامتحانات وسجلات الحضور ومعدلات التسجيل، بهدف اكتشاف الطلبة المعرضين للرسوب أو التسرب في وقت مبكر. وأضاف أن الفكرة ليست مراقبة الطلبة، بل تزويد المرشدين الأكاديميين بمعلومات تساعدهم على التدخل قبل فوات الأوان. وقال: «نريد أن ننتقل من الطريقة التي نكتشف فيها المشكلة بعد أن يخسر الطالب فصلا كاملا، إلى طريقة تمنعه من الوصول إلى هذه النقطة أصلا».

وبحسب الخطة المعلنة، سيبدأ المختبر عمله في تشرين الأول المقبل بفريق من ثلاثة أعضاء هيئة تدريس وستة طلبة دراسات عليا، وسيعمل في مرحلته الأولى على بيانات طلبة السنتين الأولى والثانية فقط. وأكد القاسمي أن الجامعة وقعت اتفاقية مع شركة محلية لتوفير البنية التحتية السحابية للمختبر، وأن العقد يتضمن تدريب الفريق على استخدام الأدوات التي سيبنيها.

أما المنحتان الدراسيتان، فستمنحان لطالبين متفوقين من كل قسم، وتغطيان الرسوم الدراسية كاملة إضافة إلى مكافأة شهرية قدرها 350 دينارا. وقالت عميدة كلية الحاسوب الدكتورة هالة الزعبي إن المعايير لن تقتصر على المعدل التراكمي، بل ستشمل المشاركة في الأنشطة الطلابية والتطوع. وأضافت: «نريد خريجا يفكر في مجتمعه، لا مجرد شهادة معلقة على الحائط».

وأثار الإعلان أسئلة لدى بعض الطلبة حول الخصوصية وحدود استخدام البيانات. وقال الطالب يوسف العبادي، وهو في السنة الثالثة، إنه يؤيد الفكرة شرط أن تكون واضحة للطلبة منذ البداية. وأجاب القاسمي بأن الجامعة ستنشر سياسة مكتوبة للمختبر قبل بدء العمل، وأن الطلبة سيوافقون على مشاركة بياناتهم بشكل اختياري.

وتأتي الخطوة بعد دراسة داخلية أعدتها لجنة الجودة في الجامعة خلال العام الماضي، أظهرت أن نسبة الرسوب في مقررات البرمجة الأساسية ارتفعت بنحو 4 نقاط مئوية خلال ثلاث سنوات. وأشارت الدراسة إلى أن أكثر من نصف الراسبين لم يحضروا أكثر من ثلث المحاضرات، وهو ما دفع الإدارة إلى البحث عن حلول أسرع من الإجراءات التقليدية.

وقال القاسمي إن الجامعة تخطط لتوسيع المختبر ليشمل أقسام الهندسة والعلوم بحلول عام 2028، مشيرا إلى أن النتائج الأولى ستعرض في مؤتمر سنوي للتعليم العالي في آذار من العام المقبل. وختم بالقول: «إذا نجحنا، فلن نكون الوحيدين الذين يفعلون ذلك، وهذا هو الهدف».

الجامعة الشمالية الأهلية تطلق مختبرا للذكاء الاصطناعي في كلية الحاسوب وتخصص منحتين لكل قسم

مختبر يحلل بيانات الطلبة ويقترح خطط دعم فردية للمتعثرين

إعداد: سلمى الورداني

أعلنت الجامعة الشمالية الأهلية عن تأسيس مختبر للذكاء الاصطناعي في كلية الحاسوب وتقنية المعلومات، وعن تخصيص منحتين دراسيتين لكل قسم أكاديمي في الجامعة، ابتداء من العام الدراسي المقبل. وقال رئيس الجامعة البروفيسور منذر القاسمي إن المختبر «لن يكون مكانا للأجهزة فقط، بل مكانا للأسئلة التي تريد الجامعة أن تجيب عنها عن طلبتها قبل أن تفوتهم».

وأوضح القاسمي أن المختبر سيعمل على تحليل بيانات الطلبة، مثل نتائج الامتحانات وسجلات الحضور ومعدلات التسجيل، بهدف اكتشاف الطلبة المعرضين للرسوب أو التسرب في وقت مبكر. وأضاف أن الفكرة ليست مراقبة الطلبة، بل تزويد المرشدين الأكاديميين بمعلومات تساعدهم على التدخل قبل فوات الأوان. وقال: «نريد أن ننتقل من الطريقة التي نكتشف فيها المشكلة بعد أن يخسر الطالب فصلا كاملا، إلى طريقة تمنعه من الوصول إلى هذه النقطة أصلا».

وبحسب الخطة المعلنة، سيبدأ المختبر عمله في تشرين الأول المقبل بفريق من ثلاثة أعضاء هيئة تدريس وستة طلبة دراسات عليا، وسيعمل في مرحلته الأولى على بيانات طلبة السنتين الأولى والثانية فقط. وأكد القاسمي أن الجامعة وقعت اتفاقية مع شركة محلية لتوفير البنية التحتية السحابية للمختبر، وأن العقد يتضمن تدريب الفريق على استخدام الأدوات التي سيبنيها.

أما المنحتان الدراسيتان، فستمنحان لطالبين متفوقين من كل قسم، وتغطيان الرسوم الدراسية كاملة إضافة إلى مكافأة شهرية قدرها 350 دينارا. وقالت عميدة كلية الحاسوب الدكتورة هالة الزعبي إن المعايير لن تقتصر على المعدل التراكمي، بل ستشمل المشاركة في الأنشطة الطلابية والتطوع. وأضافت: «نريد خريجا يفكر في مجتمعه، لا مجرد شهادة معلقة على الحائط».

وأثار الإعلان أسئلة لدى بعض الطلبة حول الخصوصية وحدود استخدام البيانات. وقال الطالب يوسف العبادي، وهو في السنة الثالثة، إنه يؤيد الفكرة شرط أن تكون واضحة للطلبة منذ البداية. وأجاب القاسمي بأن الجامعة ستنشر سياسة مكتوبة للمختبر قبل بدء العمل، وأن الطلبة سيوافقون على مشاركة بياناتهم بشكل اختياري.

وتأتي الخطوة بعد دراسة داخلية أعدتها لجنة الجودة في الجامعة خلال العام الماضي، أظهرت أن نسبة الرسوب في مقررات البرمجة الأساسية ارتفعت بنحو 4 نقاط مئوية خلال ثلاث سنوات. وأشارت الدراسة إلى أن أكثر من نصف الراسبين لم يحضروا أكثر من ثلث المحاضرات، وهو ما دفع الإدارة إلى البحث عن حلول أسرع من الإجراءات التقليدية.

وقال القاسمي إن الجامعة تخطط لتوسيع المختبر ليشمل أقسام الهندسة والعلوم بحلول عام 2028، مشيرا إلى أن النتائج الأولى ستعرض في مؤتمر سنوي للتعليم العالي في آذار من العام المقبل. وختم بالقول: «إذا نجحنا، فلن نكون الوحيدين الذين يفعلون ذلك، وهذا هو الهدف».